المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

03/02/2016

# جهود الجمعيات في دعم المهاجرين واللاجئين في المغرب

**بعد أن تحول المغرب من بوابة للعبور نحو أوروبا إلى أرض استقرار للمهاجرين خصوصا من دول إفريقيا جنوب الصحراء، برزت جهود رسمية لتحسين ظروف المقيمين الجدد، إذ واصل المغرب إبراز جهوده في استيعاب المهاجرين السريين واللاجئين ومنحهم الإقامة الشرعية لادماجهم بالمجتمع المغربي.**

**وانتهج المغرب سياسة إدماج هذه الفئة وجعلها من المجتمع المغربي، منذ سنتين، بعد إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقريره حول الهجرة بالمغرب حمل عنوان «الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة»، دعا فيه بشكل خاص إلى بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني، وهو التقرير الذي فتح الباب أمام فعاليات المجتمع المدني بعدد من المدن المغربية التي تعرف تركيزا كبيرا للمهاجرين وأللاجئين، لتنخرط بفاعلية بعد ذلك، في مسلسل المساعدة على إدماج المهاجرين دعما للعمل الحكومي، خصوصا بعد إطلاق الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء بالمغرب.**

**وتعمل الجمعيات المهتمة بقضايا المهاجرين واللاجئين المقيمين بالمغرب، على دعمهم على الاندماج الثقافي والاجتماعي، كما أن لها دورا كبيرا في تشكيل سند لهم في الارشاد القانوني لتسوية وضعية إقامتهم، خصوصا أن عددا كبيرا من المهاجرين الذين يستقبلهم المغرب، يدخلونه بشكل غير قانوني.**

● سارة طالبي

## مساعدات إنسانية

من بين أكثر الأشكال انتشارا لدعم المهاجرين واللاجئين المقيمين في المغرب، هو الدعم الإنساني وتقديم المساعدات العينية لهم، وهو النشاط المدني الذي توفره جل جمعيات المهاجرين في المغرب.

ومن بين آخر ما استفاد منه المهاجرون المقيمون في المغرب، سلسلة المساعدات الإنسانية التي يقدمها الهلال الأحمر المغربي للمهاجرين المقيمين في مدن الداخلة والعيون، حيث بدأت أعدادهم تتزايد.

واستفاد مؤخرا أزيد من 500 مهاجر من مساعدات إنسانية قدمها الهلال الأحمر المغربي بمدينة العيون، شملت موادا غذائية وحفاظات ومواد للنظافة، إضافة إلى عدد من المستلزمات الخاصة بالأطفال.

وحسب الهلال الأحمر المغربي، فإن هذه المبادرة التي نظمتها الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة والهلال الأحمر المغربي، تندرج في إطار تفعيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء التي تقوم على مقاربة إنسانية تحترم حقوق الإنسان.

وتضمن برنامج هذه المبادرة الخيرية، تنظيم مجموعة من الأنشطة التربوية والثقافية والاقتصادية والعلمية والرياضية والاجتماعية والإنسانية، بمشاركة مهاجرين وممثلين للمجتمع المدني، وبمساهمة مختلف الشركاء على المستويين الجهوي والوطني، كما أن هذه المساعدات التي توزع في إطار الحملة الوطنية الثانية للمساعدة الإنسانية ينتظر أن يستفيد منها ما يفوق 5000 مهاجر ولاجئ في وضع صعب، خاصة النساء منهم والأطفال، كما أنها تهدف أن تصل معوناتها المهاجرين المقيمين في مدن وجدة والناظور وتطوان وطنجة والرباط والدار البيضاء وفاس ومراكش، وتهدف الحملة أيضا إلى تقوية الآلية الدائمة للمساعدة الإنسانية بشراكة مع الجمعيات، لتشمل 2000 مستفيد، على المستوى الوطني، وكذا دعم مركزين للخدمات الصباحية لصالح المهاجرين واللاجئين في مدينتي الرباط وفاس.

من جهتهم، عبر ممثلوا اللاجئين المقيمين في الجهة، حسب تصريحات إعلامية، عن شكرهم للقائمين على المبادرة، مؤكدين حاجة عدد من اللاجئين المقيمين في جهة الداخلة لهذه المبادرات الإنسانية في ظل تفاقم وضعهم الإنساني، شاكرين في الوقت نفسه اهتمام المغرب بالمهاجرين الذين أصبحوا يتخذون من المغرب دولة إقامة بعد أن كان دولة عبور نحو أوروبا.

من جانبه، قال أحمد ابراهيم، رئيس مركز الهلال الأحمر بالداخلة إن هذه المبادرة استفاد منها 100 لاجئ مقيم بالجهة، معبرا عن طموح القائمين عليها لتوسيع قاعدة اللاجئين والمهاجرين المستفيدين، لتشمل 250 مستفيد في مرحلة ثانية.

و أضاف إبراهيم، في تصريح إعلامي، أن هذه المساعدة شملت أغطية ومواد غذائية، كما أن غالبية المستفيدين منها من اللاجئين من دول إفريقيا جنوب الصحراء.

في حين، شددت ممثلة الجالية السينغالية في جهة الداخلة، حسب المصدر ذاته، على حاجة المهاجرين واللاجئين المقيمين في الداخلة لمثل هذه المبادرات، في ظل ما وصفته بالصعوبات التي يعيشونها، خصوصا أن مثل هذه المبادرات، لا زالت لا تغطي حاجيات كل اللاجئين والمهاجرين المقيمين في الجهة.

## تحسين صورة المهاجرين

تعمل عدد من جمعيات المجتمع المدني على دعم وتحسين صورة المهاجرين الأجانب في عيون المجتمع المغربي. وتعميق أواصر الأخوة والإنسانية التي تجمع المجتمع المغربي بالوافدين الجدد، وإبراز الجانب الإنساني لقضية دعم المهاجرين، حيث أطلقت عدد من المبادرات المدنية في هذا الاتجاه، من أبرزها الحملة الوطنية للتضامن مع المهاجرين، والتي أطلقتها مؤخرا الجمعية المغربية لإدماج المهاجرين، والتي قال القائمون عليها إنها تهدف إلى إظهار تضامن المغاربة مع المهاجرين وقدرة الشعب المغربي على الانفتاح على الثقافات والشعوب الأخرى.

وأطلقت ذات الجمعية، في السياق ذاته حملة أخرى تحت شعار «فحالي فحالو»، وهي مفتوحة في وجه كل المغاربة للمشاركة فيها والمطالبة بالمساواة والمساهمة في كسر التحيز العنصري والمواقف المتعصبة. وتقوم الحملة حسب المنظمين، على أخذ صورة وحمل ورقة يكتب عليها عبارة تضامن مع المهاجرين، على أساس أن تأخذ الجمعية الصور وتضمها في اليوم خاص سيتم نشره، لإظهار تضامن المغاربة مع المهاجرين، كما ستشارك الصور أيضا على موقعها وصفحتها على فيسبوك.

وتندرج هذه الدعوة، حسب الجمعية العاملة في مجال إدماج المهاجرين، في إطار الحملات التحسيسية التي تقوم بها في إطار برنامج «إعمال حقوق المهاجرين» بتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ودعم من الاتحاد الأوربي.

واستنادا إلى ذلك، فإن هذه الحملة تتماشى مع السياسات المعتمدة من قبل الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، التي تجمعها اتفاقيات للتعاون مع الجمعية السالفة الذكر، والتي تشتغل أساسا على قضايا الهجرة خصوصا في مدن الشمال التي تعرف توافدا كبيرا للمهاجرين من دول جنوب الصحراء.

## محاربة كل أشكال العنصرية

تعمل الجمعيات المغربية العاملة في مجال الهجرة ودعم المهاجرين على محاربة كل أشكال العنصرية والتمييز التي يمكن أن تطال المهاجرين المقيمين بالمغرب، خصوصا الوافدين منهم من دول إفريقيا وجنوب الصحراء، ورغم أن حالات التمييز التي تطالهم لا تزال محصورة حسب تقارير مغربية صدرت في هذا الصدد، إلا أن فعاليات حقوقية وجمعيات أطلقت مؤخرا حملة مغربية ضد النعوت والتوصيفات للمواطنين المغاربة لبعض الأجانب، والتي تتم على أساس اللون أو العرق.

ويقول القائمون على هذه الحملة إن اختيار عبارة «ما سمبتيش عزي» شعارا، انطلقت في اليوم العالمي لمكافحة العنصرية، والتي تعني «لا أسمي الأسود»، للتعبير عن الرفض لبعض الأوصاف والعبارات المرتبطة باللون أو العرق، والتي يطلقها المغاربة ضد مهاجري الجنوب الصحراويين في المغرب، حيث تنتشر في المغرب مجموعة من العبارات من بينها «عزي» التي يتم عن طريقها نداء بعض مهاجري الجنوب الصحراويين أو كل شخص ذي بشرة سوداء في المغرب وإن كان مغربيا، حيث يعتبرها البعض شتيمة، في حين يراها آخرون مجرد وصف لا تقصد به الإساءة.

وتسعى الحملة إلى لفت انتباه المغاربة الذين لا يعترفون بسلوكهم التمييزي، فكما يقول الأمين العام لمجموعة مناهضة العنصرية والمدافعة عن الأجانب المهاجرين هشام رشيدي فإن الهدف من هذه الحملة هو توعية المجتمع بمحاربة العنصرية حتى على مستوى الألفاظ والخطاب والممارسة والسلوك.

وإضافة إلى تغيير العقليات العنصرية، تهدف الحملة أيضا إلى المساعدة على الاندماج الفعلي للمهاجرين الأفارقة الذين تمت تسوية أوضاعهم القانونية في المغرب، وتسهيل انخراطهم في المجتمع.

## مساعي لتوحيد الجهود

بالتزامن مع انطلاق مناقشة مشروع القانون المتعلق بهيأة المناصفة ومكافحة التمييز في مجلس النواب، أعلن ناشطون حقوقيون فاعلون في جمعيات حماية حقوق المهاجرين عزمهم تشكيل منظمة موازية تعنى بالقضايا المتعلقة بالتمييز والعنصرية، من منطلق حقوقي.

وكشف هشام الراشدي، الكاتب العام للتجمع لمناهضة العنصرية والدفاع عن حقوق الأجانب والمهاجرين في تصريح له عن كون منظمته قد أطلقت مشاورات مع مجموعة من الفاعلين والنشطاء الحقوقيين،بشأن تشكيل مجلس مدني يعنى بمكافحة جميع أشكال التمييز، بما فيه المتعلق بالتمييز بناء على اللون أو العرق أو النوع الاجتماعي.

وقال الراشدي إنه توجد مبادرات عديدة تعنى بمناهضة التمييز، لكن ليس هناك من قنوات تربط بينها، ما يجعل هذا المجلس مجالا لتكثيف الجهود وتركيزها، بعيدا عن الهيآت التي ينص عليها الدستور، إذ لا علاقة له بالجهات الرسمية.

كما أوضح أنه من المرتقب أن يعمل المجلس على تقديم تقرير سنوي بجرد مظاهر التمييز التي يمكن أن تطال الأجانب في البلاد، كالتمييز من خلال القوانين أو سلوكيات المسؤولين والمؤسسات، أو التمييز في وسائل الإعلام، ليكون وسيلة للمقارنة مع التقارير الرسمية الشبيهة، مشيرا إلى أن هيأته رصدت عددا من مظاهر التمييز ضد المهاجرين في المغرب، ومن ضمنها التمييز الذي يحول دون عملهم بمجموعة من الخدمات التي تشترط توفر الجنسية المغربية.

ومن المرتقب أن يتم الإعلان رسميا عن إطلاق العمل بالمجلس المدني لمكافحة التمييز والعنصرية يوم 21 مارس المقبل، إذ سيتم عقد أول اجتماع تشاوري رسمي له.

## التأهيل اللغوي

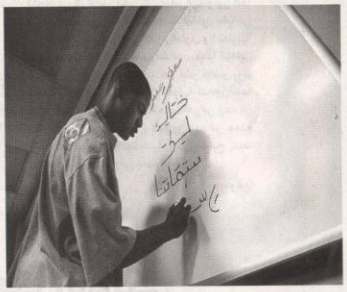

تعمل بعض الهيئات المدنية العاملة في مجال دعم المهاجرين واللاجئين، على توفير التأهيل اللغوي والمعرفي للمهاجرين، عبر تمكينهم من حضور دروس مجانية لتعلم اللغة العربية، لتمكينهم من آلية لغوية تساعدهم على التواصل مع المغاربة والتقرب من ثقافتهم والاندماج في المجتمع بشكل أفضل.

ومن بين هذه الجمعيات، جمعية الأيادي البيضاء، التي تنشط بمدن الشمال، حيث يوجد أكبر عدد للمهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وحيث توفر هذه الجمعية دروس اللغة العربية لهذه الفئة، من خلال مواعيد متفرقة خلال الأسبوع، لتمكن أكبر عدد منهم من الاستفادة من هذه الخدمة، إلا أن الجمعية، ذكرت، في تقرير حول دروس اللغة العربية الخاصة بالمهاجرين، خصت به "التجديد"، أن إقبال المهاجرين من دول جنوب الصحراء على تعلم اللغة العربية تضاءل، بعد تمكن عدد كبير منهم من اجتياز السياج الحديدي الذي يفصل المغرب على مدينة سبتة المحتلة.

وتؤكد الجمعية، في التقرير ذاته، أن السمة الأساسية لكل تلاميذها الأجانب من المهاجرين في أقسام تعلم اللغة العربية، هي الحالة الاجتماعية الهشة والفقر المدقع الذي يعيشون فيه، ذلك أن أغلبهم يقضي يومه في التسول في الأسواق وفي ملتقيات الطرق، وبالرغم من ذلك تؤكد الجمعية أنهم حريصون على الحضور والاستفادة وتحضير الدروس وإنجاز الواجبات المنزلية بشكل ملحوظ.

وأرجأت الجمعية تشجيع المهاجرين المقبلين على تعلم اللغة العربية، من خلال تقديم بعض المساعدات الغذائية للمواكبين منهم للدروس بصفة منتظمة، مرة كل أسبوعين، إذ تقدم هذه المساعدات على شكل مواد غذائية، وملابس لمن يلاحظ القائمون على الجمعية أنه في حاجة إليها.

## دعم دولي

بالإضافة للمساعدات التي يتلقاها المغرب من أوروبا لدعم المهاجرين، تدعم عدد من المنظمات غير الحكومية الأجنبية الجمعيات المغربية في إطار برنامج تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني من أجل حماية وتعزيز حقوق المهاجرين في منطقة جنوب المتوسط، وهو برنامج يشمل جمعيات من المغرب إلى جانب هيآت مدنية أخرى من ليبيا ومصر وتونس، بغلاف مالي يتجاوز مليون أورو.

ويهدف البرنامج المتوسطي الذي تنخرط فيه أبرز الهيآت المدنية المغربية العاملة في قضايا المهاجرين، إلى تطوير مناقشات السياسات العمومية في قضايا الهجرة، ويشجع الأدوات الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تؤثر على حقوق المهاجرين، ودعم تطوير الأطر التشريعية والسياسية التي توفر الحماية الكافية للمهاجرين، كما أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالمغرب وهيآت أممية أخرى، تدعم الفاعلين المدنيين في مجال دعم المهاجرين واللاجئين، من خلال دعم مالي وتوفير التعاون خصوصا في المجال القانوني لتسوية الوضعية القانونية للماجرين المقيمين في المغرب بشكل غير شرعي.

## الدعم القانوني

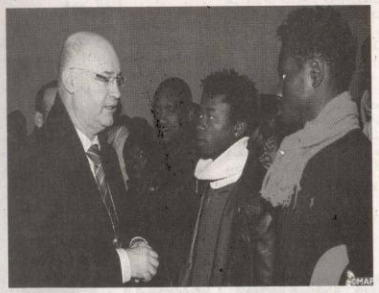

من بين أهم الخدمات التي توفرها الهيآت المدنية المغربية للمهاجرين واللاجئين المقيمين في المغرب، خدمة الاستشارة القانونية. فبينما يقتصر عمل بعض الجمعيات على تقديم خدمات متعلقة بدعم الاندماج الثقافي والاجتماعي للمهاجرين، تنشط أخرى في دعم هذه الفئة في المجال القانوني، وتوفير سند لها خصوصا في ظل جهل عدد كبير من الوافدين الجدد بالقوانين المعمول بها داخل المغرب.

ويقول تجمع مناهضة العنصرية والدفاع عن حقوق الأجانب والمهاجرين أنه من بين أهم خدماته، توفير الدعم والاستشارة القانونية للمهاجرين، إذ أن عددا من المهاجرين السريين الذين لا يتوفرون على أوراق تمكنهم من الإقامة بشكل قانوني يطلبون الاستشارة والوساطة المدنية لتمكينهم من الإقامة بشكل يضمن لهم حرية التحرك وحق الإقامة بالمغرب.

وتقدم هذه الهيأة المدنية وغيرها خدمة المرافقة القانونية للأجانب بهدف إرشادهم للطرق التي يمكنهم أن يسلكوها لتسوية وضعيتهم القانونية، إما بالحصول على رخصة للإقامة، أو وضعية لاجئ؛ بالنسبة للنازحين من مناطق النزاع.

كما أن هذه الجمعية وغيرها توفر للأجانب معلومات قانونية تمكنهم من إثبات الزواج أو تسجيل الولادات الحديثة، إذ تؤكد الجمعية أن عددا من المهاجرين لا يتمكنون من تسجيل الزواج أو المواليد الجدد إما جهلا بالقوانين أو لعدم تمكنهم من إكمال أحد إجراءاتها.

قال إن عدم محاكمة المتورطين في مساجن بويا عمر سيعيد إنتاج الظاهرة

# عبد الله زيوزيو: وضع الصحة العقلية بالمغرب سريالي والمرضى محشورون في السجون وهائمون في الشوارع ②

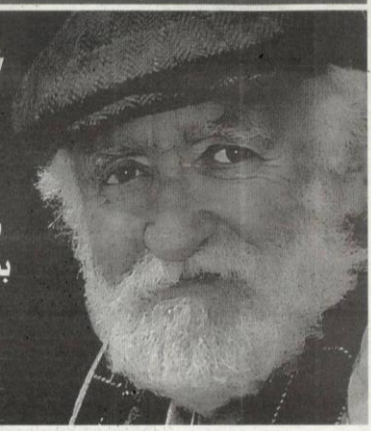

سقط في الأسبوع الماضي اسم الدكتور عبد الله زيوزيو وعنوان الجزء الأول من حوار "حديث الأربعاء" معه بسبب خطأ في التصفيف. لذلك تفرض أخلاقيات المهنة التوجه بالاعتذار الكامل إلى الأستاذ عبد الله زيوزيو والقراء الكرام على هذا الخطأ غير المقصود. وفيما يلي الجزء الثاني من الحوار حول واقع علم النفس والصحة العقلية بالمغرب.

حاوره : عبد العالي دمياني

• عدد المختصين النفسيين لا يتجاوز 70 مختصا • عدد الأسرة لا يتعدى 1500 سريرا في المغرب اليوم • عدد الأطباء النفسيين 250 طبيبا في كل القطاعات العمومية والعسكرية والخاصة • عدد الأسرة في برشيد وحده كان 2000 سريرا عام 1960 • لا يوجد اليوم أي سرير في العاصمة الإدارية للمملكة

17/5815

**ما هي وضعية علم النفس والتحليل النفسي بالمغرب، سواء من حيث الجانب المعرفي أو من حيث البنيات التحتية؟ كيف تقيمون هذا المجال بشكل عام منذ استقلال المغرب إلى اليوم؟**

في نظري من الضروري التفريق بين علم النفس والتحليل النفسي والصحة العقلية. فعلم النفس من العلوم الإنسانية يصدق عليه ما يصدق على علم الاجتماع والفلسفة، أي أنه حورب هو الآخر في مرحلة من مراحل تطوره بالمغرب وحوصر ومنع منذ إقفال معهد السوسيولوجيا وتعميم الدراسات الإسلامية في كليات الآداب المستحدثة في ذلك الوقت. لذلك كانت النتيجة حصول خصاص كبير وفقر شديد وغريب فيما يخص تخصصات علم النفس بشكل عام. حقيقة أنه بعد أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء ظهر نوع من التعلمل وحاول المسؤولون رد الاعتبار لهذه العلوم الإنسانية، وقد ظهرت في أعقاب ذلك المدرسة العليا لعلم النفس الخاصة التي أنشأتها آسية أقصبي، وقد خرجت عددا من الأفواج من الاختصاصيين في علم النفس، كما أنه لوحظ في السنوات الأخيرة إقدام بعض المؤسسات الخاصة على فتح قسم خاص بعلم النفس الإكلينيكي، في حين أن مجمل الكليات استعادت هذا التخصص ضمن شعب العلوم الإنسانية. هذه الانتعاشة النسبية حاول التيار المحافظ أن يحد منها فبدأ الحديث عن شيء اسمه "علم النفس الإسلامي"، وكأن كل علم عليه أن يبرهن على كونه إسلاميا أو مسيحيا أو يهوديا.. في حين أن العلم لا دين ولا عرق له. ومع كل هذا فلم يزل ثمة فراغ كبير، يكفي أن أذكر أنه في المغرب كله الذي تجاوز 34 مليون نسمة ليس هناك أكثر من 70 مختصا في علم النفس بمن فيهم الأفواج المتخرجة من مدرسة أقصبي.

**وماذا عن الصحة العقلية في المغرب؟**

في الحقيقة نحن نعيش على هذا المستوى وضعية لا يمكن وصفها إلا بالسريالية. وأرجو ألا يعتبرني القارىء مشائما. وسأورد بعض الأرقام التي ستفنعه بتشخيصي لهذا الوضع السريالي. ففي المغرب كله لا يتجاوز عدد الأسرة الخاصة بالمرضى العقليين والنفسيين 1500 سريرا..

**حتى في المصحات الخاصة؟**

علينا أن نخرج من وهم اسمه المصحات الخاصة. فعدد الأسرة فيها لا يتجاوز في مجموعه 30 سريرا من أصل 1500 التي ذكرت والموزعة على بعض الأجنحة بالمستشفيات العامة والمقصورة على المرضى العقليين مثل برشيد والرازي وتيط مليل... ولتبيان هول الخصاص فإني أعود بك إلى عام 1960، حيث مستشفى برشيد لوحده كان يضم 2000 سرير. وإذا قارنا ساكنة المغرب وقتذاك بما هي عليه اليوم سندرك حجم التراجع والتدهور الذي بلغته الصحة العقلية ببلادنا. أنا لا أقول بأن نعود إلى الوضعية التي كان عليها برشيد بوصفه معزلا، بالعكس، ولكن على الأقل، يجب أن نضم كل عمالة مستشفى متوسطا يضم 30 سريرا وليس أكثر حتى لا نحول هذه المراكز الاستشفائية إلى معازل. ثم كيف يعقل أن مدينة في حجم الدار البيضاء لا تضم أكثر من 70 سريرا موزعة بين الجناح 36 بالمستشفى الجامعي المخصص أصلا للبحث الجامعي أكثر منه لإيواء المرضى.وبين تيط مليل، المستشفى وليس المركز الخيري. أقدم من هذا، مدينة مثل الرباط هي العاصمة الإدارية للبلاد ليس فيها ولو سرير واحد. وما على المريض إلا أن يذهب إلى مستشفى الرازي بسلا الذي لا يضم أكثر من 150 سريرا لا تكفي حتى ساكنة سلا نفسها من حيث العدل. هذا الوضع في مركز المغرب، البيضاء والرباط، فكيف سيكون الحال في المدن الهامشية. أما على مستوى الأطر الطبية فسنجد أننا لا نتجاوز 250 طبيبا في جميع القطاعات سواء مستشفيات الصحة العمومية أو الجامعية أو العسكرية أو المصحات الخاصة. وأغلبها متمركز بنسبة 60 في المائة بين الدارالبيضاء والجديدة. كما أن النفسانيين العاملين في القطاع العام لا يتجاوز عددهم العشرة. وعلى مستوى المساعدين الاجتماعيين فلا وجود لهم في أي مستشفى. أما فيما يخص المختصين في الطب النفسي للأطفال فعددهم أيضا في حدود العشرة من أصل 250 مختصا نفسانيا في المغرب.

**أمام هذه الخريطة التي رسمت انطلاقا من إحصائيات رسمية، أين يذهب المرضى؟**

إنهم في الشارع مشردين ومهملين وهائمين على وجوههم. والمغاربة يتعايشون معهم بشكل يومي. هم موجودون أيضا في السجون بحكم أن عددا منهم حين يمارس العنف داخل الأسرة ويقوم بكسر الأشياء يتم إبلاغ الشرطة ومحاكمتهم في جلسات سريعة وفق ظهير 59 وإيداعهم السجن بتهمة الاعتداء على الأصول. والحالات كثيرة جدا في هذا الباب. وهنا تتفاقم حالتهم المرضية لأن الأوضاع في السجن مزرية وتزيد في تعقيد وضعية المرضى النفسيين. والعاملون في قطاع العدل يعرفون واقع هؤلاء المرضى الذين يتم الزج بهم في السجون في الوقت الذي يجب أن يكونوا في المستشفيات. ثمة فضاءات أخرى يوجد فيها هؤلاء المرضى تم إنشاؤها قبل 15 سنة تقريبا مثل دار الخير بتيط مليل أو عين عتيق، حيث تقوم دوريات القوات المساعدة بجمعهم من الشوارع وإيداعهم في هذه الفضاءات..

**هذا الواقع أشار إليه تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حديثه عن الوضع الكارثي للصحة العقلية بالمغرب..**

فعلا التقرير تطرق إلى هذه الفضاءات لكنه أغفل للأسف الحالات الكثيرة جدا الموجودة في السجون في وضعية مأساوية. وأنا أثير الانتباه إلى هذه الفئة على الخصوص بحكم التدهور الكبير لوضعيتها الصحية بما يعقد عملية العلاج. وأدعو الحقوقيين إلى زيارة السجون وإحصاء عدد هؤلاء المرضى وانتشالهم من بيئة تؤزم أحوالهم أكثر. ثم هناك فضاء آخر، أو بعبارة دقيقة سجن خاص هو بويا عمر. وأقصد تلك البنايات التي أنشئت حول الضريح وصار يديرها زبانية يضعون فيها أشخاصا تأتي بهم عائلاتهم أو يتم "اختطافهم" من بيوتهم من طرف هؤلاء الزبانية بأمر من عائلات هؤلاء الأشخاص الذين لم يقر في حالتهم الصحية أي طبيب. وهناك من تم سجنه في هذا السجن الخاص على خلفية صراع حول الإرث، أو بناء على خلاف عائلي خارج أي قانون. وهذه ظاهرة خطيرة في المغرب. كيف يعقل أن تحرم شخصا من حريته لسنوات وتودي أموالا من أجل إيداعه في سجن خاص. وهنا أتساءل عن تلك الصفة الإعلامية التي واكبت إغلاق هذه السجون المحيطة ببويا عمر وصور الأمر على أنه استرجاع للكرامة، وأتساءل عن الأسباب الكامنة خلف عدم فتح تحقيق مع كل المتورطين في إنشاء هذه السجون الخاصة ومعاقبتهم وفق القانون.

**لكن إغلاق هذه المساجن عمل مهم في حد ذاته؟**

كان سيكون مهما لو تم فتح تحقيق ومعاقبة المتورطين. تلك السجون لم يتم بناؤها في بلاد الواق واق، بل في مجال مغربي السلطة حاضرة فيه عبر القايد والمقدمين والشيوخ. لذلك فلن يحل المشكل، لأن أولئك الزبانية والمتورطين معهم مادامو لم يحاكموا على ما اقترفوه ولم تقل العدالة كلمتها فيهم فإنهم سيعودون لبناء سجون أخرى على بعد مسافة من بويا عمر، أو في محيط أضرحة أخرى، وستعود تلك السجون الخاصة للظهور مثل الفطر بمجرد نسيان هذه الضجة الإعلامية. وما يزكي هذا الطرح الخصاص المهول الذي تحدثت عنه في البداية على مستوى البنيات التحتية والأطر الطبية بالإضافة إلى عدم تطبيق القانون في حق المتاجرين في آلام الناس. لذلك لابد من سد هذا الخصاص وتطبيق البند القاضي بمجانية الاستشفاء الطبي للمرضى العقليين والنفسيين المنصوص عليه في القانون 59. ثم نأتي للحديث عن واقع الأدوية في المغرب. وهو موضوع ذو شجون. فهي أولا مكلفة مثلما هو الحال بالنسبة لكل مرض مزمن. وهي أدوية تفقد في السوق باستمرار، مع العلم أن القانون ينص على أن كل دواء يتعلق بمرض مزمن يجب أن يكون متوفرا في كل الصيدليات على طول الوقت، الأمر الغائب بالنسبة لكل الأمراض المزمنة مع الأسف. وعائلات المرضى أول من يعاني من هذه الظاهرة، التي زاد في تفاقمها أن مجال الأدوية لم يعد مقصورا على الصيادلة بل تدخل فيه تجار الجملة الذين لا يستوردون الأدوية غير الربحة. ما يروجه المسؤولون في وسائل الإعلام يبقى بعيدا عن الواقع حيث يوهمون الناس بأنهم حلوا جميع مشاكل الصحة، لكن المهنيين والأسر المكتوية بنار هذا الواقع الصعب تعرف أن تلك الخطابات لا أساس لها من الصحة، خصوصا حين يحاول وزير الصحة رد مشاكل القطاع إلى الأطباء مصورا إياهم على أنهم يجرون خلف المال، وإذ أوكد أن هناك فعلا فئة من المرتزقة تسيء لشرف المهنة، فإنني أنبه أن خلف هذه الدعوة رغبة في خوصصة هذا القطاع وسعي الدولة لنفض يدها من الصحة والتعليم معا. وليس مصادفة أن يدفع الثمن هذا العام أطباء وأساتذة المستقبل من خلال القمع الذي تعرضوا له في ظل الفراغ الكبير الذي خلفه ضعف النقابات والأحزاب السياسية التي كانت بمثابة الحارس الأمين للحقوق الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم.

**انطلاقا من تجربتك الطويلة ما هي أهم الأمراض السيكولوجية السائدة في المجتمع المغربي؟ و إلى ماذا تعزوها؟**

لن أكرر ما قلته بصدد الإحصائيات الخاصة ببعض الأمراض، وعلاقتها بالشركات متعددة الجنسية في تصنيع الأدوية. والتقارير الصادرة قبل أشهر عن نسبة العجز الجنسي في المجتمع المغربي هي خاضعة لتوجيه لوبيات تقف وراء هذه الشركات الباحثة عن أسواق لتصريف بضاعتها. كما لن أعيد ما ذكرته بخصوص غياب مرصد وطني للأمراض والأوبئة يمكنه أن يضع بين أيدينا إحصائيات موثوقة وتستجيب للمصلحة العامة. على العموم، هناك ثلاثة أمراض منتشرة بحدة في المجتمع المغربي دون أن تجد الفضاءات الخاصة بعلاجها. هناك السكيزوفرينيا أو انفصام الشخصية، هناك مرض: Bipolaire

والمرض الثالث هو الكآبة. هناك أمراض أخرى مثل الوسواس القهري والفوبيا ولكنها ليست في نفس الحجم والانتشار. مشكل السكيزوفرينيا عميق جدا لأنه يظهر في مرحلة المراهقة، وغالبا ما يقع للعائلة خلط بين أزمة المراهقة وانفصام الشخصية. ويجعل المريض الذي يسمع أصواتا ويقع له هذيان وتظهر له خيالات، لا يشعر بمرضه بل يرى أن الآخرين هم المرضى. بالنسبة للكآبة فكل سنة أشهر يخرج دواء جديد وثمة تنافس كبير بين شركات الأدوية، ونجد في الأنترنت عددا من الخزعبلات حول هذا المرض مما يستدعي الحذر من تلك المعلومات المضللة. خطورة هذا المرض تكمن في كونه قد يؤدي إلى الانتحار. النوع الثالث هو مرض يتشخص في كون المصاب به يمر من مرحلتين، واحدة يكون فيها فرحانا فرحا عارما ولا ينام في الليالي متتابعة ويتكلم بدون توقف وبليس بشكل لافت للانتباه أو إذا كانت امرأة تضع ماكياجا فاقعا... ومرحلة يليه فيها الكآبة وينعزل عن الناس ولا يتكلم لمدة طويلة ويطلق لحيته ويهمل لباسه، وهو مرض مختلف عن انفصام الشخصية.

**إلى ماذا يمكن رد الانتشار الكبير لهذه الأمراض في المجتمع المغربي؟**

لحد الساعة لم تثبت أسباب موضوعية وعلمية وراء هذه الأمراض، وخصوصا السكيزوفرينيا. هناك بحوث كثيرة كل جزء منها خاضع للمدرسة التي ينتمي إليها. مدرسة التحليل النفسي ترجعه إلى العلاقة مع الأم والأب، المدرسة البيولوجية ترد الأمر إلى التغيرات الهرمونية وقس على هذا المنوال. اليوم تطورت هذه البحوث وثبت للمدرسة البيولوجية التي كانت تطعن في التحليل النفسي، وبناء على الآلات ا لتشخيصية الحديثة، أن التغيرات التي تمس خلايا الدماغ والإفرازات الدماغية الناتجة عن جلسات التحليل النفسي القائمة على الكلام هي نفسها التي تحدثها الأدوية والأقراص. اليوم انتهت تلك المعارك والتباعدات الشحونة بالصراع بين مختلف المدارس البيولوجية والتحليلنفسية والعائلية والاجتماعية، وأصبحت كل مدرسة تكمل الأخرى وتستفيد من خبرتها.

**إلى أي حد يقف حجم التقليد في المجتمع المغربي في وجه تجذير علم النفس والتفسير السيكولوجي للأمراض بالمغرب؟**

هذا سؤال مهم. وهو يردنا إلى آثار ما قامت به الدولة حين منعت العلوم الإنسانية وحدت من توسعها في المجتمع ومن تشبع الأجيال الجديدة بالقيم التي تحملها. ما وقع هو تقوية للتقليد وللتفسيرات الغيبية للظواهر والأمراض. من قبل، حين بدأت عملي في منتصف السبعينيات، كان المرضى يذهبون إلى الأضرحة ويلجأون إلى الأولياء ويطلبون خدمات "الفقيا" ليقرأوا عليهم القرآن. الأمر عادي، فكل الشعوب لها مزارات وتعتقد فيها. الذي وقع في السنوات العشر الأخيرة هو تحول الدين إلى إيديولوجيا، إذ أصبحت العشرات من الفضائيات متخصصة في مداواة الناس من الأمراض بناء على قناني الرقية التي تباع بعشرات الدولارات، نفس الأمر يفعله عدد من المتخرجين من الدراسات الإسلامية المنتشرين في الأحياء بدعوى مداواة الناس من الحسد والمس والصرع والجن والعين والتوكال بالرقية الشرعية، بل يجدون جرائدا تقوم بالدعاية لهم (يقوم الأستاذ زيوزيو من مكتبه ويعود من قاعة الاستقبال بأسبوعية سياسية عريقة تضم واحدا من هذه الإعلانات). ناهيك عن أمثال هؤلاء الذين يملأون الإذاعات الخاصة في هذه التجارة المتنامية القائمة على الشعوذة التقليدية والشعوذة العلموية بكل ما تحمله من خطورة وإفراغ لمفهوم العلاج النفسي من أي معنى.

**عندما كنت على رأس إدارة مستشفى برشيد حاولت إدماج الفن في علاج المرضى بأن استضفت مجموعة من التشكيليين في تجربة غير مسبوقة ولم تتكرر، حيث عاشوا لأسبوع مع المرضى وتركوا آثارا فنية ترسخ لهذا اللقاء. إلى أي حد تستطيع الثقافة والفن والمجتمع المدني المساهمة في علاج أمراض مزمنة ورد الاعتبار لفئة هشة ومغبونة من المجتمع تعاني من الإقصاء والتمييز؟**

في هذا الجزء الثاني من الحوار حاولت أن أقدم صورة واقعية عن حال الصحة العقلية بالمغرب. وأقول أن الوزارة ليست لديها سياسة استراتيجية في هذا الباب. فيما يخص سؤالك، فإن تلك التجربة كانت من أجل أنسنة ذلك الفضاء وتحويله من معزل إلى مستشفى. وقد جاءني بسببها تنقيل تعسفي إلى فاس. وبمجرد ما تم منعي من النشاط في المستشفى خرجت إلى دار الشباب التي سرعان قاموا بهدمها بدعوى أنها آيلة للسقوط. وحتى النادي السينمائي لمنعنا من النشاط فيه يوم الأحد كانوا يقطعون التيار الكهربائي عن المدينة كلها. المرحلة التي نعيشها اليوم تتطلب هذا النوع من المبادرات. لكن لدي سؤال: التشكيليون الذين شاركوا في تلك التجربة وهم فنانون كبار مثل شيعة والقاسمي ورحول وطلال والميلودي والتشكيلي المصري الكبير سمير سلامة وسواهم، هؤلاء قضوا معنا أسبوعا بدون مقابل، وكانوا ينامون في المستشفى في شروط عيش عادية جدا، اليوم في ظل ما يسمى باحترافية العمل الجمعوي والتمويل الذي يغدق على الجمعيات فإني لا أملك إلا التساؤل إلى أين وصل المجتمع المدني بالمغرب، وهل مفهوم التطوع لم يزل له مكان في أنشطته الجمعوية؟

# حصري .. الاستعداد للإعلان عن مصير حالات المختطفين أبرزهم بنبركة والمانوزي

ياقوت الجابري
كتب يوم الأربعاء 03 فبراير 2016 م على الساعة 15:19
معلومات عن الصورة : حصري .. الاستعداد للإعلان عن مصير حالات المختطفين أبرزهم بنبركة والمانوزي
من المنتظر أن يعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن الجديد بشأن مصير حالات من المختطفين مجهولي المصير
وأكدت مصادر عليمة أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيعلن عن خلاصات التحريات التي قام بها بشأن عدد مهم من مجهولي المصير، ومن ضمنهم المهدي بنبركة والحسين المانوزي.
وأضافت نفس المصادر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد أعد تقريرا خاصا حول حالات الاختفاء التي لم تتمكن هيئة الإنصاف والمصالحة من الكشف عن مصيرها.
ولم تستطع نفس المصادر أن تؤكد ما إذا كان التقرير سيتضمن إجابات نهائية وشافية للأسئلة الحارقة، التي ظلت تحملها عائلات هؤلاء المختطفين وذويهم والطيف الحقوقي والسياسي المعني بمسلسل المصالحة وطي صفحة الماضي.
وأضافت نفس المصادر أنه من المنتظر أن يتم الإعلان عن مصير هؤلاء المختطفين بالموازاة مع زيارة الفريق الأممي الذي سيزور المغرب في الأيام القليلة المقبلة.
وتجدر الإشارة إلى أن المهدي بنبركة قد تم اختطافه من قلب العاصمة الفرنسية باريس في 29 أكتوبر 1965، وقد اختلفت الروايات حول مصير جثته.
كما تم اختفاء الحسين المانوزي بتاريخ 29 أكتوبر 1972، قبل أن تشير عدد من الروايات إلى ظهوره من جدي بالنقطة الثابتة الثالثة بتاريخ 13 يوليوز 1975.
وتجدر الإشارة إلى أن الرسالة الملكية التي تلاها الوزير الأول الأسبق عبد الرحمان اليوسفي، كانت محط تثمين من قبل المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، على أساس الاستمرار في مزيد من التحري، من أجل اقفال الملف نهائيا بكل عدل وانصاف.

http://www.febrayer.com/319407.html

# لجنة حقوقية تطالب الدولة بالتصديق على اختصاص تلقي الشكايات الفردية من قبل " اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري"

أضيف في 02 فبراير 2016 الساعة 58 : 21

طالبت "هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان"، والمشكلة من العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف وجمعية عدالة والهيئة المغربية لحقوق الإنسان ومنتدى بدائل المغرب ، بضرورة إرفاق المغرب للمصادقة على الإتفاقية الدولية ضد الإختفاء القسري بتصريح الدولة المغربية باختصاص اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري، تلقي وبحث البلاغات التي يتقدم بها أفراد أو بالنيابة عن أفراد مغاربة وفق المادة 31 من الاتفاقية المذكورة، من أجل منح هذه المصادقة كافة ضمانات التفعيل الداخلي.

و جاء المطلب في افق الأنشطة التي ستعقد بالمغرب خلال الأسبوعين الأولين من شهر فبراير والمتعلقة بانعقاد الاجتماع الدوري العادي لفريق العمل المتعلق بالاختفاء القسري ، في الاسبوع الاول والثاني من شهر فبراير بالمغرب.والذي ستعمل المكونات المشكلة لهيئة المتابعة على التواصل معه قصد وضعه في الصورة حول مآل ومستجدات ملف الإختفاء القسري بالمغرب .

وبعقد دورة تدريبية للفدرالية الأورومتوسطية ضد الإختفاء القسري في 6 و 7 فبراير 2016 تحت عنوان: "الطب الشرعي: وتقنيات المقابلة وأخذ عينات DNA".

و سطرت لجنة المتابعة جلسة عمل مع فريق العمل المتعلق بالاختفاء القسري، و لقاءات مع بعض المسؤولين الحكوميين المغاربة والمجلس الوطني لحقوق الانسان ، الى جانب عقد ندوة صحفية . .

و في نفس السياق طالبت هيئة المتابعة بضرورة استكمال كشف الحقيقة عما تبقى من ضحايا الاختفاء القسري وعن أماكن دفنهم وتحديد هوياتهم مع تمكين عائلاتهم من نتائج الحمض النووي ومن تسلم رفاتهم.

وشددت على التأكيد على الطبيعة الإلزامية لتفعيل كافة توصيات هيئة الانصاف والمصالحة سواء ما يتعلق منها بالحقيقة و بجبر الاضرارالفردية والجماعية ، او بحفظ الذاكرة أو بالإصلاحات المؤسساتية الكفيلة بإرساء ضمانات عدم التكرار؛ والتي من ضمنها إعمال التوصية المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لمناهضة الإفلات من العقاب وإحقاقها.

وكانت لجنة المتابعة قد عقدت اجتماعا يوم الإثنين 25 يناير 2016 ، استعدادا للمشاركة و مواكبة هذه الأنشطة بالمغرب ، و لاثارة انتباه الرأي العام وضمنه فريق العمل المتعلق بالاختفاء القسري، والفدرالية الأورومتوسطية ضد الإختفاء القسري إلى الإنشغال المستمر بقضايا الاختفاء القسري و مآل الملفات العالقة.

وسبق للدولة المغربية أن وضعت أوراق التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في 08 مارس 2014، لدى الأمم المتحدة، ضمانا للحق في الانتصاف أمام اللجنة الأممية، لكنها لم تصرح بعد باعترافها باختصاص اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري بتلقي وبحث بلاغات الأفراد، أو في النيابة عن أفراد يخضعون لها ولولايتها وفقا للمادة 31 من الاتفاقية .

http://www.zoompresse.com/news8498.html

# الشارخ لـ «الراي»: أبيض ولا يمكن أن يكون أسود سجل الكويت في قضايا حقوق الإنسان
# «سياسة الدولة منضبطة خارجياً وتراعي المعايير الإنسانية والديموقراطية مع المقيمين»

محليات – الأربعاء، 3 فبراير 2016 /

شدد مدير معهد سعود ناصر الصباح الديبلوماسي عبدالعزيز الشارخ على أن سجل الكويت أبيض «ولا يمكن أن يكون أسود، أو توضع في قائمة سوداء» في قضايا حقوق الإنسان، مبينا أن سياسة الدولة تجاه المقيمين في البلاد تسير وفق أطر قانونية وتراعي جميع المعايير الانسانية والديموقراطية في التعامل مع المقيمين.

وقال الشارخ لـ «الراي» على هامش الندوة التي استضافها المعهد أمس حول «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان وانشاء الكويت للديوان الوطني لحقوق الانسان» قال إن إنشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان والقانون 76 /2015 بلورة لقناعة حكومة الكويت ووزارة الخارجية بشكل خاص بأهمية حقوق الانسان ودورها الريادي في هذا المجال وانسجام مع السياسة الخارجية المنضبطة لدولة الكويت. وأشار إلى ان الندوة تأتي في السياق العام لحرص الكويت المتزايد على موضوع حقوق الانسان والذي أصبح أحد المحاور الرئيسية لنشاطات وورش أعمال المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة.

وعما اذا كانت الندوة أتت ردا على بعض التقارير التي تضع الكويت في القائمة السوداء في حقوق العمالة، قال الشارخ «من حيث المبدأ والواقع لا يمكن بأي شكل من الأشكال ان توضع الكويت في اي قائمة سوداء في أي قضية، لان سياسة الدولة منضبطة في سلوكها الخارجي وتراعي جميع المعايير الانسانية والديموقراطية في التعامل مع المقيمين في الكويت، وهذه التقارير التي تصف الكويت بهذه الصفات غالبا ما تكون مستندة الى معلومات غير مباشرة وتقارير لم يتم تمحيصها جيدا، ونحن لا ندعي الكمال في هذا المجال ولكننا نسعى باستمرار للتطور في هذا المجال، ولا نقول ان الكويت حققت كل ما تصبو له في مجال حقوق الانسان، وخاصة في مجال العمالة الأجنبية وخدم المنازل، ولكن في النتيجة حدث عندنا تطور كبير بفضل متابعة الاجهزة المعنية في الدولة لهذه القضية».

وتابع ان «هذه القضية أصبحت على رأس أولويات المجتمع الدولي في جميع المحافل وهو أمر مبرر ومعقول، ومن منطلق السلوك المنضبط للكويت في الساحة الدولية تحرص على ابداء الاهتمام الكافي والتعامل الفعال في مجال حقوق الانسان على المستويين الدولي والداخلي» مضيفا أن «موضوعي حقوق الانسان والبيئة أصبحا أحد أبرز اهتمامات السياسة الخارجية الكويتية والتي أصفها بـ (السياسة المنضبطة)، حيث لا وجود لمهرب من هذا الأمر ولابد لكل دولة ان تولي هذا الموضوع الاهتمام الكامل».

وتطرق لإشادة بعض المنظمات الدولية بالتقدم الذي احرزته الكويت بالفترة الاخيرة لاسيما بما يخص خدم المنازل مؤكدا ان «هذا مجرد مؤشر من مؤشرات التقدم التي ارستها الكويت في مجال رعاية حقوق الانسان».

وعن تعاون المعهد الديبلوماسي مع نظرائه في المنطقة والعالم قال «نحن حريصون على هذا الموضوع وحتى الآن وقّعنا ما يقرب من 16 اتفاقية مع معاهد مشابهة حتى نتمكن من تبادل الخبرات».

وعن عدد الدفعة الأخيرة من الطلبة التي انضمت للمعهد الديبلوماسي، أخيرا قال الشارخ «انهم 26 طالبا منهم 6 فتيات، من أصل 212 قد تقدموا للمعهد لكن من نجح في اجتياز الامتحانات والمقابلات هم هؤلاء وهم الجيل القادم من ديبلوماسيي المستقبل». وحول المعايير التي يستندون

اليها في اختيار الطلبة قال الشارخ «في كل دورة هناك عدة اختبارات رسمية وتقييم. نحن في المعهد لدينا قناعة راسخة بأن قدر هذا الوطن الجميل المسالم بأن الديبلوماسية هي خط دفاعه الأول دون أي انقاص لخطوط الدفاع الأخرى في مختلف وزارات الدولة، وأقول لمن يشكك في هذا الكلام فليتذكر دور الديبلوماسية الكويتية أثناء الغزو، وطالما اقتنعنا بأن الديبلوماسية هي خط دفاعنا الأول يبقى السؤال أي نوع من الجنود يجب ان تضعهم في المقدمة ولهذا نحاول اختيار الأفضل دائما في منتسبينا عبر برنامج مكثف يتضمن 18 معيارا مصمما للديبلوماسية الكويتية».

بدوره قال نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون المتابعة والتنسيق حسن زمان ان هذه الندوة تأتي في اطار تبني وزارة الخارجية مشروعا تنمويا يهدف الى تعزيزجهود الكويت في مجال حقوق الانسان، لافتا إلى انها تعد امتدادا للتعاون المثمر والبناء ما بين وزارة الخارجية ومكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي يصب في اطار الحرص المشترك على تعزيز بناء القدرات وتبادل الخبرات في مجال حقوق الانسان.

وأضاف زمان، في كلمته التي ألقاها خلال الندوة انه «انطلاقا من ايمان الكويت الراسخ بان التمتع الحقيقي والفعال بحقوق الانسان يستدعي تأسيس بنى تحتية وطنية لحمايته وتعزيزه، كما ان تزايد انشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان يعد تطورا كبيرا في هذا المجال»، مبينا ان هذه المؤسسات أضحت شريكا استراتيجيا في العمل الذي تقوم به المفوضية السامية لحقوق الانسان وآليات الامم اللمتحدة ذات الصلة بحقوق الانسان.

وتابع ان ما يجري في المنطقة العربية من تحولات مهمة يفرض ضرورة مناقشة التحديات الآنية والتي تواجه حقوق الانسان والتمتع بها في المنطقة، كما يحتم تحديد سياسات واستراتيجيات تمكن المؤسسات الوطنية من الهوض بدورها الذي يتمحور نحو تعزيز المزيد من الحقوق وتوفير المزيد من الحماية.

من جهته قال الممثل الاقليمي للمفوضية السامية لحقوق الانسان في الامم المتحدة الدكتور عبدالسلام سيد أحمد في كلمته ان الامم المتحدة تولي موضوع حقوق الانسان أهمية بالغة باعتباره احدى الركائز الاساسية للمنظمة الاممية وتطلب من الدول انشاء آليات لصون حقوق الانسان.

واكد عبدالسلام ان العديد من البلدان انشأت مؤسسات وطنية معنية بحقوق الانسان تشترك في غاية مشتركة هي حماية وتعزيز حقوق الانسان على الصعيد الوطني ومراقبة الاداء الحكومي في هذا الصدد.

من جانبه قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب الدكتور محمد صبار في كلمته ان استحداث الديوان الوطني لحقوق الانسان في دولة الكويت سيشكل اضافة كمية ونوعية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان على مستوى العالم العربي.

http://www.alraimedia.com/ar/article/local/2016/02/03/654384/nr/kuwait

آخر ساعة

# تقرير. المطالبة بالكشف عن سبع حالات من الاختفاء القسري

## الفريق الأممي المعني بالاختفاء القسري يلتقي لجنة متابعة الانتهاكات

4-48

كشفت مصادر موثوقة أن لجنة المتابعة للمناظرة الوطنية للانتهاكات الجسيمة بالمغرب تحضر بشكل مكثف للاجتماع الدوري للفريق الأممي المعني بالاختفاء القسري وغير الطوعي برئاسة حورية اسلامي في فبراير الجاري، حيث تستعد لجنة المتابعة لاستقبال الفريق بهدف فتح الملفات العالقة التي التزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالكشف عنها قريبا، بعدما أصدر المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في وقت سابق تقريرا يلخص فيه بعض الحقائق عن المختفين بالمغرب في إطار توصيات هيئة الانصاف والمصالحة.

وأوضحت المصادر ذاتها، في حديث لـ"آخر ساعة"، وجود "سبع حالات لا تزال عالقة"، و"على رأسها المهدي بن بركة والحسين المانوزي، ومحمد إسلامي"، ما يفرض على المغرب حسب المصادر نفسها الكشف عن مصائرها خاصة بعد مصادقة المغرب على اتفاقية حماية الأفراد من الاختفاء القسري سنة 2012. من جهة ثانية، أفصحت المصادر نفسها عن تفكير لجنة المتابعة في عقد المناظرة الوطنية الثانية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من أجل "تقييم مدى إعمال توصيات هيئة الانصاف والمصالحة، وفتح أفاق اشتغالها وفق مبدأ عدم تكرار ما جرى". في السياق نفسه، شدد عزيز إدمين، الناشط الحقوقي في جمعية عدالة، على أن اجتماع الفريق الأممي المذكور يعد "فرصة أمام الحركة الحقوقية المغربية للضغط على الحكومة من أجل إعلانها عن اختصاصات اللجنة المنبثقة عن اتفاقية حماية الاشخاص من الاختفاء القسري وفق المادة 31 من أجل تلقي الشكاوى والبلاغات الفردية"، وهو "ما يجد سنده فيما تعبر عنه الدولة المغربية بخصوص انخراطها في الآليات التعاهدية الدولية"، و"التفاعل الإيجابي مع المساطر والاجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان بجنيف". واعتبر إدمين في حديث لـ"آخر ساعة"، أن الاجتماع سـ"يشكل فرصة لإماطة اللثام عن ما بقي عالقا من حالات الاختفاء القسري في سنوات الرصاص"، مشيرا إلى "ضرورة تقييم ما قدمه المجلس الاستشاري لحقوق الانسان فيما يهم كشفه عن مصائر 64 حالة، ومدى خضوعها للمعايير الدولية من عدمه في انتظار ما سوف يصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص الحالات السبعة المتبقية". وأبرز إدمين أن القانون الدولي ينص على أن "جريمة الاختفاء القسري غير خاضعة للتقادم"، وبالتالي، "الدولة المغربية مطالبة اليوم بتسريع حل هذه المشاكل المتبقية من تجربة العدالة الانتقالية بأسرع وقت ممكن وعدم التماطل فيه"، مشددا على أن "تكلفة التماطل باهظة خاصة فيما يتعلق بالقانون الدولي". وشدد الناشط الحقوقي على ضرورة "استمرار مسالة العدالة الانتقالية المغربية في الزمن وعدم القول بنهاية الملف". ●

**التفكير في عقد المناظرة الوطنية الثانية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من أجل تقييم مدى إعمال توصيات هيئة الانصاف والمصالحة.**

وليد العوني

# مشروع قانون عاملات المنازل أمام البرلمان المغربي

2016-02-03

أعرب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب محمد الصبار الثلاثاء عن أمله في أن يمرر البرلمان مشروع قانون عاملات المنازل.

وقال الصبار خلال مشاركته في ندوة بالكويت عن حقوق الإنسان الثلاثاء إن مشروع القانون يضمن حقوق العمل بالنسبة للقاصرات.

وأكد أن بلاده قطعت مراحل متقدمة في مجال تعزيز حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير، مشيرا إلى عدم وجود صحافي واحد محتجز.

لكنه أشار إلى شكاوى تتعلق بقضايا السب والقذف، وإشكاليات قائمة بشأن حرية الاحتجاج.

التفاصيل في تقرير مراسلة "راديو سوا" في الكويت سليمة لوبال:

وكانت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان قد ذكرت في وقت سابق أن أكثر من 250 شخصا ألقي القبض عليهم العام الماضي لأسباب سياسية.

لكن الحكومة المغربية تؤكد مرارا أن البلاد شهدت تطورا إيجابيا في مجال الحقوق.

المصدر: "راديو سوا"

http://www.alhurra.com/content/morocco-parliament-housemaids/293865.html

# ممثل مفوضية الأمم المتحدة في ندوة المعهد الدبلوماسي: استقلالية ديوان حقوق الإنسان ضرورة

نشر في : 03/02/2016 12:00 AM

حوراء الوائلي –

فيما أكدت وزارة الخارجية إيمان الكويت بحقوق الإنسان والحرص على نشرها وتنميتها في المجتمع، أثار الممثل الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان إشكالية في تبعية الديوان الوطني لحقوق الإنسان الذي سيرى النور في البلاد قريبا للحكومة.

وأكد مدير معهد «سعود الناصر» الدبلوماسي السفير عبدالعزيز الشارخ ان إنشاء الديوان بلورة لقناعة الحكومة بأهمية حقوق الانسان وبما ينسجم مع السياسة الخارجية «المنضبطة والمسؤولة» للبلاد.

ونوه الشارخ في الندوة التي استضافها المعهد أمس بعنوان «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان– إنشاء دولة الكويت للديوان الوطني لحقوق الإنسان» بإشادة المنظمات الدولية بالتقدم الذي احرزته الكويت اخيرا في هذا الصدد لاسيما ما يتعلق بالعمالة المنزلية، مؤكدا ان هذا مجرد مؤشر من مؤشرات التقدم التي احرزتها الكويت في مجال رعاية حقوق الانسان.

## جهاز مستقل

من جهته طالب الممثل الاقليمي للمفوضية السامية لحقوق الانسان في الامم المتحدة د.عبدالسلام سيد احمد بان يكون الديوان الوطني لحقوق الانسان جهازا مستقلا عن الحكومة، موضحاً انه ان بحكم القانون فان الديوان يتبع الجهاز التنفيذي للحكومة.

وقال سيد احمد لـ القبس على هامش الندوة: ان تشكيل الديوان بات قريباً وفي حال عدم اجراء التعديلات المقترحة في الفترة الحالية، سيعمل الديوان على مدى عام ويتم تقييمه من قبل المفوضية.

## خطوة إيجابية

وكان سيد احمد قد رحب في كلمته خلال الندوة، بقانون إنشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان الذي صدر في يونيو 2015، قائلاً: إنه خطوة إيجابية، الا اننا كنا نأمل لو تم الأخذ بعين الاعتبار بكل الملاحظات التي تستند الى«مبادئ باريس»، مضيفاً ان الفرصة لا تزال متاحة لتعديل وتطوير القانون بعد بدء العمل به.

وبين ان المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان تعتبر شريكا جوهريا في واجب حماية وتعزيز حقوق الانسان على مختلف الاصعدة، لافتاً الى ان المفوضية دعمت انشاء هذه المؤسسات في كل من قطر والبحرين وعمان، كما تتطلع الى اقرارها في لبنان واليمن والكويت.

## تعهدات الكويت

بدوره قال نائب رئيس اللجنة الدائمة لمتابعة وتنفيذ خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة المستشار حسن زمان ان الكويت كانت قد تقدمت في مايو 2010 بـ 8 تعهدات لـ U.P.Rأحدها انشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الانسان، موضحاً ان ما يجري في المنطقة من تحولات مهمة يفرض ضرورة مناقشة التحديات الآنية التي تواجه اعمال حقوق الانسان والتمتع بها في المنطقة، داعياً الى حتمية تحديد سياسات واستراتيجيات تمكن المؤسسات الوطنية من النهوض بدورها الذي يتمحور نحو تعزيز وتوفير الحقوق والحماية.

## الجلسة الأولى

وفي الجلسة الاولى من الندوة استعرض رئيس الفريق المعني بتعزيز جهود الكويت في مجال حقوق الانسان المنبثق عن لجنة متابعة وتنفيذ الخطة الخمسية وبرنامج عمل الحكومة المستشار طلال المطيري، مهام الديوان التي تتمثل في اصدار توصيات بشأن قوانين او مقترحات قوانين وتلقي ورصد

الشكاوى، الى جانب اصدار تقرير سنوي عن الحالة الانسانية في الكويت والقيام بزيارات ميدانية مفاجئة للمراكز والمؤسسات المختلفة في الدولة.
وتوقع المطيري ان يرى الديوان الوطني لحقوق الانسان النور في الربع الاول من العام الجاري ويشكل من 11 شخصية وطنية مشهود لها بالكفاءة والاهتمام بمجال حقوق الانسان الى جانب 4 ممثلين من مختلف وزارات الدولة يشاركون بصفة استشارية ولا يحق لهم التصويت في مجلس الديوان.
أما الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب د. محمد الصبار فتحدث عن مبادئ باريس التي تنص على استقلالية المؤسسة والتعددية في التمثيل والتوازن النوعي، داعيا الى ان يضم الديوان جميع اطياف المجتمع، مشيراً الى ان المرأة تحتل 46% من العضوية في المجلس الوطني المغربي.

http://www.alqabas.com.kw/Articles.aspx?ArticleID=1136321&CatID=102

# «المعهد الدبلوماسي» : انشاء ديوان حقوق الانسان بلورة لقناعة الحكومة بأهميتها

نشر في : 02/02/2016 PM 5:11

)<"كونا) – أكد مدير معهد «سعود الناصر» الدبلوماسي السفير عبدالعزيز الشارخ ان إنشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان هو بلورة لقناعة حكومة دولة الكويت بأهمية حقوق الانسان بما ينسج مع السياسة الخارجية المنضبطة والمسؤولة للبلاد.

جاء ذلك في كلمة الشارخ خلال ندوة نظمتها اللجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة في وزارة الخارجية بعنوان «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان–إنشاء دولة الكويت للديوان الوطني لحقوق الإنسان» اليوم الثلاثاء في مقر المعهد.

واشار الشارخ الى اشادة بعض المنظمات الدولية بالتقدم الذي احرزته الكويت مؤخرا في هذا الصدد لاسيما ما يتعلق بالعمالة المنزلية مؤكدا ان هذا مجرد مؤشر من مؤشرات التقدم التي احرزتها الكويت في مجال رعاية حقوق الانسان

وعبر عن سعادته باستضافة المعهد لمثل هذه الندوات والفعاليات التي تسير في الاتجاه العام للسياسة الخارجية الكويتية واصفا اياها بالسياسة المنضبطة والمسؤولة التي تعي ما يحدث من حولها في الساحة الدولية وتسعى للتفاعل معه.

كما اعرب الشارخ عن امله بان يتمكن المشاركون في الندوة من القاء مزيد من الضوء على قضية حقوق الانسان والتي اصبحت شديدة الاهمية والمركزية على صعيد العلاقات الدولية وان تساهم هذه الندوة بالارتقاء بوعي المواطن حول أهمية موضوع حقوق الانسان وحجمها بالنسبة للعلاقات الدولية.

من جهته قال مساعد وزير الخارجية لشؤون المتابعة والتنسيق ناصر الصبيح في كلمة ناب عنه فيها نائب رئيس اللجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ خطة التنمية وبرامج عمل الحكومة المستشار حسن زمان ان هذه الندوة تأتي في اطار تبني وزارة الخارجية مشروعا تنمويا يهدف الى تعزيز جهود دولة الكويت في مجال حقوق الانسان.

واعتبر هذا اللقاء امتدادا مثمرا وبناء ما بين الخارجية ومكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والذي يصب في اطار الحرص المشترك في تعزيز بناء القدرات وتبادل الخبرات في هذا المجال انطلاقا من ايمان الكويت الراسخ بأن التمتع الحقيقي والفعال بحقوق الانسان يستدعي تأسيس بنى تحتية وطنية لحمايتها وتعزيزها.

ولفت الى ان تزايد انشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان يعد تطورا كبيرا في هذا المجال لاسيما ان تلك المؤسسات تعد بمثابة الروابط العملية ما بين المعايير الدولية وتطبيقها الملموس وجسرا ما بين النظرية والممارسة.

واشار الى اعتراف المجتمع الدولي بالمؤسسات الوطنية الكويتية لحقوق الانسان كآليات اساسية لضمان احترام التطبيق لمعايير حقوق الانسان على الصعيد الوطني نظرا لمكانتها ودورها المركزي في نظام الحماية الوطني

واوضح ان المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان اضحت شريكا استراتيجيا في العمل الذي يقوم به مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان واليات الامم المتحدة ذات الصلة

واضاف ان ما يجري في المنطقة من تحولات هامة يفرض ضرورة مناقشة التحديات الانية والتي تواجه عمل المنظمات الحقوقية بما يحتم تحديد سياسات واستراتيجيات تمكن المؤسسات الوطنية من النهوض بدورها الذي يتمحور نحو تعزيز المزيد من الحقوق وتوفير المزيد من الحماية

وبين ان دولة الكويت وفي سياق مراجعتها الدورية الشاملة الاولى قد تقدمت بثمانية تعهدات طوعية من بينها إنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الانسان اذ اعتمد مجلس الامة من منطلق الحرص على الوفاء بتلك التعهدات القانون رقم 76 لسنة 2015 بشأن انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان واعتباره جهازا وطنيا يعنى بحقوق وحريات ودعم الانسان على الصعيدين الوطني والدولي.

من جانبه ذكر الممثل الاقليمي للمفوضية السامية لحقوق الانسان في الامم المتحدة الدكتور عبدالسلام سيد أحمد في كلمته ان الامم المتحدة تولي موضوع حقوق الانسان أهمية بالغة باعتباره احد الركائز الاساسية للمنظمة الاممية وتطلب من الدول انشاء اليات لصون هذه الحقوق.

واضاف ان العديد من البلدان انشأت مؤسسات وطنية معنية بحقوق الانسان تشترك في غاية واحدة هي حماية وتعزيز حقوق الانسان على الصعيد الوطني ومراقبة الاداء الحكومي في هذا الصدد مؤكدا دعم المفوضية لانشاء مثل هذه المؤسسات الوطنية ودعم قدراتها.

واوضح ان المكتب الاقليمي للمفوضية والذي يختص بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا قام بالعديد من المبادرات في المنطقة العربية تحديدا لدعم هذه المؤسسات ومنها التعليق على قوانين انشاء هذه المؤسسات في قطر والبحرين ولبنان واليمن والكويت وعمان مشيرا الى ان بعض هذه البلدان انشأت المؤسسات والبعض الاخر قيد الانشاء.

وافاد بأن المفوضية تبنت برامج لرفع قدرات اعضاء وموظفي المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الانسان حيث اقامت دورات تدريبية في بعض الدول العربية علاوة على لقاءات مع المجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب.

وافاد بأن المفوضية قدمت المشورة الفنية فيما يتعلق بمشروع قانون انشاء دولة الكويت للديوان الوطني لحقوق الانسان والذي اقره مجلس الامة معربا عن ترحيب المفوضية باقرار مجلس الامة لهذا القانون.

بدوره قال الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب الدكتور محمد صبار في كلمته ان استحداث الديوان الوطني لحقوق الانسان في دولة الكويت سيشكل اضافة كمية ونوعية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان على مستوى العالم العربي.

واضاف صبار ان التجربة المغربية في هذا المجال تعد الاعرق والاقدم على المستويين العربي والاسلامي مشددا على وجوب استهداف تلك المؤسسات الوطنية الى تعزيز وحماية حقوق الانسان وتوجيه عناية خاصة الى الفئات ذات الوضع الهش كالأطفال والنساء وذوي الاعاقة والمسنين.

واوضح ان المؤسسة يجب ان يكون منصوص عليها اما بنص دستوري او بنص تشريعي على تحديد الهيكل التنظيمي وتشكيل المؤسسة الوطنية واختصاصاتها ووظائفها وادوارها اضافة الى وضع قانوني يضمن استقرار المؤسسة ومكانها ومصداقيتها.

وبين ان المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان ليست جزءا من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ولا تنتمي الى المجتمع المدني بل هيئة استشارية مستقلة عن الدولة واجهزتها المتنوعة تختص بتعزيز وحماية حقوق الانسان.

من جهته أكد رئيس الفريق المعني بتعزيز جهود دولة الكويت في مجال حقوق الانسان المنبثق عن لجنة متابعة وتنفيذ الخطة الخمسية وبرنامج عمل الحكومة المستشار طلال خالد المطيري في كلمته حرص دولة الكويت على مبادئ حقوق الانسان وهو ما تضمنه دستور البلاد.

وافاد المستشار المطيري بأن دستور دولة الكويت تناول في الباب الثالث «باب الحقوق الواجبات» عددا من المواد المقاربة لما شمله الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

واشار الى ان الكويت تعهدت في مجلس حقوق الانسان عام 2010 بانشاء مؤسسة وطنية لحقوق الانسان وهو ما يتسق مع مسيرة الدولة ونهجها بالعمل وفق مبادئ وقيم حقوق الانسان.

http://alqabas.com.kw/Articles.aspx?ArticleID=1136151&CatID=102

الأنباء
رئيس التحرير: يوسف خالد يوسف المرزوق



# اللجنة الدائمة بالوزارة نظّمت ندوة «المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان» وسط حضور ديبلوماسي وحقوقي محلي وعالمي

زمان: تبادل الخبرات بين «الخارجية» والمنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان
الأربعاء 3 فبراير 2016 - الأنباء

عادل الشنان

نظمت اللجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة بوزارة الخارجية ندوة متخصصة حول «المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان» في معهد سعود الناصر الصباح الديبلوماسي صباح امس بحضور عدد من رجالات السلك الديبلوماسي والمهتمين بحقوق الإنسان على مستوى العالم.

بداية، قال نائب رئيس اللجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة المستشار حسين زمان: ان هذه الندوة تأتي ضمن إطار تبني الخارجية الكويتية للمشاريع البناءة وتعزيز الخبرات وتبادلها في مجال حقوق الإنسان الذي باتت المؤسسات المهتمة به على مستوى العالم في تزايد ملحوظ يعكس التطور العلمي المتزايد في هذا الاتجاه وقد اصبحت المؤسسات الاستراتيجية لحقوق الإنسان شريكا أصيلا في العمل الإنساني مع الأمم المتحدة، وما يحدث بالمنطقة العربية من تحولات يفرض العمل بتحديات مختلفة لأجل الإنسان، ويفرض استراتيجيات وإمكانيات تحتم فرض المزيد من الحماية والحقوق.

وأكد زمان ان الكويت في سياق مراجعة العملية الدورية الشاملة الأولى في مايو ٢٠١٠، وقد كانت تقدمت بثماني عمليات طوعية من بينها: انشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

وحرصا على الوفاء بتلك التعهدات اعتمد مجلس الأمة القانون رقم ٦٧/٢٠١٥ لإنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان باعتباره جهازا وطنيا يعنى بحقوق وحريات الإنسان، ويدعم ويعزز ذلك على الصعيدين المحلي والدولي.

وقد حرصنا في وزارة الخارجية على تسليط الضوء على الدور الذي يعنى بحقوق الإنسان، مثمنا دور المفوضية السامية لحقوق الانسان في الأمم المتحدة لما تقدمه من دعم للجهود الوطنية لإنشاء المزيد من مؤسسات حقوق الإنسان في المنطقة.

من جهته قال الممثل الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة د.عبدالسلام سيد أحمد: ان الندوة بداية لمزيد من التعاون وتعزيز حقوق الإنسان مستقبلا بين المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الانسان والديوان الوطني الكويتي لحقوق الإنسان.

وتهدف هذه الندوة الى التعريف بحقوق الإنسان بشكل شامل، طبقا للمعايير الدولية، وقد قامت العديد من البلدان في السنوات الأخيرة بإنشاء مؤسسات وطنية معنية بحقوق الإنسان بشكل متفاوت بين بلد وآخر، لكن جميعها تهدف الى تعزيز حقوق الإنسان، والعمل بشكل رقابي على الأداء الحكومي في هذا الاتجاه.

ويجب على هذه المؤسسات ان تحفز على الاعتراف الدولي وأخذ الثقة الدولية بها بالمصداقية وتحصل على الاستقلالية والمشروعية في عملها، مؤكدا على دعم المفوضية لانشاء هذه المؤسسات الانسانية وتعلق على القوانين المنظمة لعملها، وتقوم بالعديد من الفعاليات لدعمها وترسية قواعدها، والمكتب الإقليمي في بيروت المختص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا قام بالعديد من المبادرات في المنطقة العربية تحديدا.

وتقديم برامج برفع قدرات مؤسسي المؤسسات الوطنية في كل بلد على حدة بالإضافة إلى نشاطات مختلفة لتعزيز وحماية حقوق الانسان في العديد من البلدان العربية وقد قدمت المفوضية المشورة على انشاء مشروع الديوان الوطني لحقوق الانسان وتقدمت ببعض التعديلات على قانون إنشائها عام

٢٠١١ وبالفعل تم التعديل ورحبنا بإنشاء هذا الصرح.
بدوره، استعرض رئيس الفريق المعني بتعزيز جهود دولة في مجال حقوق الإنسان طلال المطيري الجهود المبذولة التي أسفرت عن إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان وقدم نبذة تعريفية تسلط الضوء على مهام واختصاصات الديوان والدور المؤمل من الديوان في إطار صيانة حقوق الإنسان في الكويت.
ومن جانبه عرض الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب د.محمد الصبار مبادئ باريس وأهميتها في الأداء الفعال للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من منطلق الاستقلالية والشخصية الاعتبارية والولاية والتعددية في التمثيل والتوازن النوعي واختيار الأعضاء بالإضافة الى التعاون مع الجهات الوطنية والدولية.
كما تحدث من مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة د.نضال الجردي عن دور الديوان الوطني في تعزيز وحماية الإنسان على الصعيد المحلي مبينا ان التعزيز يكون من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان والتدريب.

ونشر التقارير وتبني النهج القائم على حقوق الإنسان والتنسيق مع المجتمع المدني، اما الحماية فتكون من خلال الرصد والتحقيق وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى الفردية وتحريك ومتابعة الدعاوى امام القضاء وزيارة ومراقبة أماكن الحرمان من الحرية وتقديم التوصيات حول جميع التشريعات والمراسيم والقرارات ومشاريعها.

http://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/official/623098/03-02-2016-%D8%B2%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/

# Travail domestique des mineures : La société civile appelle la majorité parlementaire à faire évoluer le Maroc

Pol. nationale | Publié le 02/02/2016 à 15h15 | Par Ristel Tchounand

Alors que la majorité parlementaire est sur le point de voter le projet de loi relatif aux conditions d'emploi des travailleurs domestiques qui maintient à 16 ans l'âge minimum, le Collectif pour l'éradication de l'exploitation des filles mineures dans le travail domestique monte au créneau. Dans une lettre ouverte, le groupe appelle la majorité parlementaire à faire évoluer la société marocaine.

« 60 années après l'indépendance de notre pays et 22 ans après la ratification de la Convention Internationale des Droits de l'Enfant, votre majorité se propose de légaliser l'exploitation des mineures dans le travail domestique », dénonce le Collectif « pour l'éradication de l'exploitation des filles mineures dans le travail domestique » dans une lettre ouverte adressée aux chefs des partis de la majorité parlementaire, parvenue à notre rédaction.

Risque de légalisation d'une mesure hors-la-loi

Cette réaction fait suite au projet de Loi 19.12 sur « Les conditions d'emploi et de travail des employé(e)s domestiques » approuvé par le gouvernement en mars 2013 et qui sera voté dans les prochains jours par la Commission des Secteurs Sociaux de la Chambre des Représentants. La majorité parlementaire a présenté des amendements tout en maintenant à 16 ans l'âge minimum d'un employé domestique. Parmi les mesures prévues, le texte exige la signature d'un contrat de travail avec la clause d'« une durée de deux ans minimum de formation et de qualification » au profit de l'employé de maison ou encore le règlement par l'employeur des frais d'un examen médical semestriel obligatoire pour les employés âgés de 16 à 17 ans.

Le Collectif alerte les chefs des partis de la majorité sur le fait que « ce texte risque de légaliser » l'exploitation des domestiques mineurs. « Si hier les gens hésitaient à employer une fille mineure, ils le feront désormais sans état d'âme, parce que la loi l'autorise », explique à Yabiladi le porte-parole du collectif, Omar El Kindi, dénonçant également un projet de loi non conforme à la Constitution.

Aucune prise de position politique courageuse

L'organisation regrette également qu'en dépit de la non-adhésion de toute la majorité à ce texte, aucun responsable ne prenne courageusement position. « Quand nous voyons les

responsables individuellement, chacun d'eux dit qu'il est contre l'emploi des mineurs et que ce sont les autres qui veulent maintenir le texte. On se retrouve devant des responsables qui ne prennent pas leurs responsabilités et qui n'ont aucun argument », explique M. Kindi.
Le Collectif assure avoir remis en main propre samedi 30 janvier au Chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, le document de son plaidoyer. « Pour moi, c'était important pour qu'on ne dise pas que le Chef du gouvernement n'était pas au courant, comme ça a souvent été le cas », indique le porte-parole.
Rappelant que l'opposition du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et celle du Conseil économique social et environnemental (CESE) à l'emploi des domestiques mineures, le Collectif souligne que le Comité des Droits de l'Enfant de l'ONU recommande d'interdire le travail domestique aux moins de 18 ans, car considéré comme « travail dangereux ».
Devant l'orientation gouvernemental, les ONG ne cessent d'exprimer leur désaccord, la semaine dernière encore la président de l'INSAF ( association prévention de l'abandon des enfants nés hors mariage et à la lutte contre l'exploitation des filles mineures dans le travail domestique) Bouchra Riati n'avait pas mâché ses mots : « Nous dénonçons les amendements qui sont censés être des mesures d'accompagnement, mais qui n'en sont pas, parce que pas applicables », a-t-elle déclaré alors qu'elle était invité de l'émission Les Experts sur Atlantic Radio.
Le Maroc doit évoluer
Selon Omar El Kindi, la revendication du Collectif « pour l'éradication de l'exploitation des filles mineures dans le travail domestique » date de plus de 10 ans et il entend poursuivre le combat jusqu'au bout. Pour le groupe, l'idéal serait d'avoir une loi de protection de l'enfant dans toutes ses conditions. Mais pour l'instant, il en appelle « au moins » à une loi assortie du flagrant délit qui pénalise l'exploitation. « Le but, c'est que des perquisitions puissent être réalisées dans les maisons afin de sortir les mineures exploitées », explique le porte-parole.
Pour les filles en déjà en situation d'exploitation, le Collectif demande une période probatoire qui permet de sortir ces mineures des maisons de leurs employeurs et d'accompagner leur réinsertion sociale (école, vie dans un cadre familiale adéquat...).
Le Collectif en appelle au « sens de responsabilité » des chefs des partis de la majorité parlementaire « envers les enfants de notre pays pour donner avec ce texte, si important et utile pour organiser le travail domestique des adultes, un signal fort de votre volonté de

contribuer à la préservation des droits de l'enfant ». Ainsi, ils appellent à « un texte qui fait avancer notre société au lieu de consacrer une pratique d'un autre âge ».

http://www.yabiladi.com/articles/details/42066/travail-domestique-mineures-societe-civile.html

# COP22: CE QU'IL FAUT SAVOIR SUR L'ORGANISATION

Par Younès Tantaoui le 02/02/2016 à 16h00 (mise à jour le 02/02/2016 à 16h58)
Environ 25.000 participants sont attendus en novembre à Marrakech. 13.000 d'entre eux seront accrédités par la CCNUCC.
Depuis quelques jours, on connait les membres du comité de pilotage de l'organisation de la COP 22 à Marrakech qui se tiendra du 7 au 18 novembre prochain, avec à sa présidence Salaheddine Mezzouar, ministre des Affaires étrangères et de la Coopération. Dès lors, les équipes en charge de l'organisation ont commencé à s'activer, avec entre autres, la finalisation des documents des premiers appels d'offres pour la sélection des partenaires qui les accompagneront.

Ainsi, ces documents nous apprennent que ce sont, en tout, quelque 25.000 participants qui sont attendus pour cette grand-messe du climat. Seuls 13.000 d'entres eux seront accrédités par le secrétariat général de la convention-cadre des Nations Unies sur les changements climatiques (CCNUCC) pour l'accès à la «zone bleue» de l'ONU.

Le site qui accueillera l'événement, en l'occurrence à Bab-Ighli à Marrakech s'étend sur 25 ha et sera aménagé en quatre parties distinctes. La première, certainement la plus sécurisée, est la fameuse zone bleue qui relèvera directement du SG de la CCNUCC. Ce seront d'ailleurs les équipes de l'ONU qui en assureront la sécurité à l'intérieur. Seules les personnes accréditées par l'organisation internationale pourront y avoir accès.

Les autres espaces du site devraient inclure une «zone société civile» et une «zone innovations» qui sont des espaces fonctionnels équipés de réseaux et d'équipements nécessaires à la mise en place de stands. Des espaces extérieurs communs incluant des aires de rencontres et détente, des parkings et des espaces techniques seront aménagés.

Il est à noter que près des 3/4 des Etats présents à la convention sont conviés à participer à des réunions dites d'avant-session durant la semaine qui précède l'ouverture officielle de la COP22. Ces réunions, organisées par groupes de pays, visent à préparer des positions communes à chaque groupe en prévision des négociations lors de la conférence.

L'enjeu de cette 22ème édition est double. D'un côté il s'agira de débattre de la mise en œuvre du nouvel accord Climat adopté à Paris en décembre dernier. D'un autre côté, il s'agit pour le Maroc de mettre en valeur son rôle en tant que pionnier au niveau africain en terme de mise en œuvre de stratégies de réduction des émissions de gaz à effet de serre, notamment en recourant aux énergies renouvelables.

http://www.le360.ma/fr/politique/cop22-ce-quil-faut-savoir-sur-lorganisation-62529?utm_source=Le360.ma+Mailing&utm_campaign=435db3b0ff-my_google_analytics_key&utm_medium=email&utm_term=0_9a48a4e55c-435db3b0ff-245785821

# D'éminents spécialistes débattront jeudi 5 février à Casablanca sur l'avortement, l'héritage et le harcèlement sexuel, thématiques qui rappellent cruellement les inégalités dont sont toujours victimes les Marocaines.

Les questions de l'avortement, de l'héritage et du harcèlement sexuel seront au cœur d'une conférence-débat organisée jeudi 4 février au Campus HEM à Casablanca. Cette question qui mobilise et divise depuis un certain temps la société marocaine est plus que jamais d'actualité. La Marocaine subit de nombreuses injustices, et les plus flagrantes se rapportent à cette inégalité successorale. Le droit à l'avortement est une autre pomme de discorde, et le harcèlement sexuel, en dépit des avancées de la loi en la matière, ne rend toujours pas justice à la femme. Les injustices à l'égard de la femme, touchent d'autres domaines, comme l'accès au marché du travail, les inégalités salariales, l'autonomisation et la participation économique, la participation politique, les violences diverses et leur banalisation, la présence de la femme dans l'espace public, etc. Paradoxalement, la femme est partie prenante dans la marche du foyer, 20% d'entre elles, selon le HCP, sont dirigés par des femmes. L'avortement pose également problème, car en dépit du cadre légal posé tout récemment, la question reste posée, car entre 500 et 600 avortements sont réalisés quotidiennement en toute illégalité. Les questions qui se posent, dès lors, interpellent fortement la société marocaine et exigent des réponses, des lois et une volonté politique à même d'assurer la sécurité, le respect et l'avenir des femmes dans notre pays. Plusieurs experts prendront part à cette conférence, dont Pr. Chafik Chraibi, Chef de service, maternité des orangers au C.H.U de Rabat et Président fondateur de l'association marocaine de lutte contre l'avortement clandestin (AMLAC), Jamal Khalil, Sociologue, Rabea Naciri, Professeur universitaire, Fondatrice de l'Association Démocratique des Femmes du Maroc (ADFM), Membre du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et du Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique (CSEFRS), Said Saadi, Economiste et ancien Secrétait d'Etat pour la Famille et l'Enfance et Nouzha Skalli, Parlementaire, Membre fondatrice de l'Association Démocratique des Femmes du Maroc et ancienne ministre du Développement social, de la famille et de la solidarité

http://www.illionweb.com/societe/c-chaud/avortement-heritage-harcelement-sexuel-le-debat-relance/

Publié le 03 février 2016

# L'UNICEF interpelle le gouvernement et le parlement sur le travail des petites filles à domicile

Il aura fallu qu'un organisme international remarque le fait, et s'en offusque. Un communiqué de l'UNICEF a rappelé au gouvernement et aux parlementaires marocains leurs devoirs en matière d'âge légal de travail pour les enfants, qui doit être fixé à 18 ans. Cette interpellation de l'organisme onusien intervient en pleine discussion législative sur la question.

Pour ceux qui ne le sauraient pas, le Fonds des Nations unies pour l'enfance (UNICEF) est une agence de l'Organisation des Nations unies qui œuvre à l'amélioration et à la promotion de la condition des enfants, et donc aussi de la nature des travaux qu'ils accomplissent. Initialement fixé dans le projet de loi 19.12 relatif au travail domestique à 15 ans, l'âge minimum a été porté à 16 ans et les choses en étaient restées là.

Le CNDH avait tiré la sonnette d'alarme à plusieurs reprises, et jusqu'à dernièrement dans son rapport sur l'égalité et la parité où il avait recommandé « d'interdire le travail domestique avant l'âge de 18 ans ». Mais on l'écoute si peu, le CNDH, et ledit rapport avait été violemment critiqué pour une seule disposition, à savoir l'égalité des sexes dans l'héritage, occultant le reste…

Aujourd'hui, c'est l'UNICEF qui revient à la charge dans un communiqué sévère… Et donc, alors que la commission des secteurs sociaux à la Chambre des représentants est sur le point d'approuver les amendements du projet de loi n°19.12 et à voter le texte en commission, l'organisation des Nations-Unies rappelle que « la plupart des critères des «pires formes» de travail des enfants s'appliquent au cas des enfants domestiques », ajoutant que « plusieurs dispositions de ce projet de loi ne suivent pas l'esprit de la convention internationale des Droits de l'Entant et des conventions 138 et 182 de l'Organisation Internationale du Travail, relatives respectivement à la définition de l'âge minimum d'accès au travail et aux pires formes de travail ».

L'UNICEF reconnait certes « les efforts et les progrès consentis par le Royaume du Maroc pour l'éradication du travail des enfants, qui ont permis de réduire d'une manière significative le recrutement des enfants dans le secteur formel. Néanmoins, nous plaidons encore pour l'accélération des efforts de toutes les parties prenantes, à tous les niveaux, pour mettre fin à l'exploitation des enfants dans tous les secteurs, formel et informel, y compris le travail domestique qui touche particulièrement les petites filles ».

La représentante de l'UNICEF Regina De Dominicis, citée dans le communiqué, indique comme argument (imparable, juste et logique) que « le travail des enfants, quel que soit leur âge, les prive de leurs droits l'éducation, à la protection, à la participation, au développement et à la santé, comme il les expose à différentes formes de vulnérabilités économique et sociale et à différentes formes d'exploitation ».
On attendra donc le résultat des délibérations de nos députés et de notre gouvernement sur cette prescription de relever l'âge minimum du travail à domicile à 18 ans.

http://www.panorapost.com/article.php?id=12097

# La Dream Team de la COP 22

HuffPost Maroc | Par Reda Zaireg
Publication: 03/02/2016 10h33 CET Mis à jour: il y a 3 heures

ENVIRONNEMENT - En plaçant des acteurs majoritairement apolitiques au coeur de l'organisation de la conférence internationale sur le climat, le Maroc règle le dilemme COP 22/élections législatives. En tout, sept personnalités, dont la nomination a été approuvée par le roi, chapeauteront l'organisation de la conférence internationale sur le climat prévue entre le 7 et le 18 novembre 2016 à Marrakech. Portraits croisés de ces wonder seven.

Abdeladim Lhafi, commissaire de la COP 22

Le Haut commissaire aux eaux et forets est-il discret, ou est-ce plutôt les médias qui le sollicitent peu? Toujours est-il que seules quelques rares interviews de Lhafi existent. Né à Ahfir en 1949, il est "issu d'une famille modeste et doit son ascension à son seul mérite", écrivait l'hebdomadaire La Vie Eco en 2010. Après avoir passé un baccalauréat en sciences expérimentales à Oujda, en 1968, il s'envole pour la France. Puis le cursus classique du futur haut cadre: classes préparatoires aux grandes écoles au lycée Thiers à Marseille en 1968, diplôme de vétérinaire de l'Ecole nationale vétérinaire de Toulouse obtenu en 1973, puis doctorat vétérinaire de l'Université Paul Sabatier en poche un an plus tard. De retour au Maroc la même année, il prendra la direction des Haras régionaux de l'Oriental. De là, il grimpera tous les échelons du ministère de l'Agriculture, jusqu'à devenir secrétaire général du ministère puis, en 1998, secrétaire d'Etat chargé de la Mise en valeur agricole. Un an plus tard, il est appelé à d'autres missions: nommé ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire du Maroc à Berlin, il considère n'être "pas vraiment sorti du monde agricole puisqu'il fallait diversifier les rapports avec les autres membres de l'Union européenne et les dossiers agricoles étaient souvent sur le tapis dans le cadre la diplomatie économique", a-t-il déclaré à La Vie Eco. En 2003, le Roi Mohammed VI le nomme Haut-commissaire des aux eaux et forets et à la lutte contre la désertification. Une carrière chargée, si chargée que Lhafi "a choisi le service public un peu sans le vouloir puisqu'il devait faire son service civil. Mais à aucun moment il n'a été tenté d'aller vers le secteur privé car, d'une mission à l'autre, il n'a même pas eu le temps d'y penser".

Salaheddine Mezouar, président du comité de pilotage

De l'équipe nationale de basket-ball -dont il était le capitaine- au secteur textile pour, enfin, finir à la tête des Affaires étrangères. Le parcours de Salaheddine Mezouar est fait de bifurcations. Né en 1953 à Meknès, il est titulaire d'un DEA en sciences économiques de

l'Université des sciences sociales de Grenoble. En 1991, il devient directeur général adjoint et directeur commercial du espagnol Tavex, spécialisé dans la confection de jeans. En 1993, il est nommé directeur général et directeur commercial de l'Afrique et du Moyen-Orient du groupe. En 2002, il est tout naturellement élu président de l'Association marocaine des industries du textile et de l'Habillement (AMITH). 2004 sera l'année du début de sa carrière ministérielle: le voici nommé ministre de l'Industrie, du commerce et de la mise à niveau de l'économie dans le gouvernement Jettou II, le 8 juin 2004, puis en 2007, ministre de l'Économie et des finances dans le gouvernement Abbas El Fassi et, en 2013, lors de la mise en place du gouvernement Benkirane II, ministre des Affaires étrangères. Trois ans plus tôt, en 2010, il a été élu secrétaire général du Rassemblement national des indépendants (RNI).

Nizar Baraka, président du comité scientifique

Ne en 1964 à Rabat, il obtient son baccalauréat en 1981, puis une licence en économie à l'université Mohammed V-Agdal en 1985. Un an plus tard, il décroche un DEA en économie à l'université 'Aix Marseille III puis, en 1992, un doctorat en sciences économiques de la même université. Après avoir enseigné à la faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de l'université Mohammed V-Agdal et à l'Institut national de statistique et d'économie appliquée, il intègre le ministère des Finances en 1996. Il y occupera le poste de chef de service de l'actualité économique à la direction des études et des prévisions financières, puis celui de chef de la division de la politique économique avant d'être nommé directeur adjoint de la direction des études et des prévisions financières en 2006. En janvier 2012, il est nommé ministre de l'Économie et des finances après avoir occupé, entre 2007 et 2011, le poste de ministre délégué auprès du Premier ministre chargé des Affaires économiques et générales. En 2013, le roi le nomme président du Conseil économique, social et environnemental.

Hakima El Haité, envoyée spéciale du Maroc

Née en 1965 à Fès, elle a obtenu une licence en biologie et microbiologie des eaux à la Faculté des sciences de Fès en 1986, un DEA en écotoxicologie à la faculté des sciences de Meknès en 1987, un doctorat national en sciences de l'environnement à la même faculté, en 1991, ainsi qu'un doctorat en génie de l'environnement. Après une courte expérience à la direction générale de l'agence urbaine de Fès, elle fonde, en 1994, la société EauGlobe, une entreprise privée exerçant dans l'ingénierie et les travaux environnementaux. Le Mouvement populaire (MP), elle l'intègre en 2003 et devient, en 2012, présidente des relations internationales du parti. En parallèle, elle mène une vie associative assez conséquente, et fait partie de plusieurs associations visant à promouvoir la participation féminine, en politique notamment. Après avoir suivi, de bout en bout, les négociations de la

COP 21, quoi de plus normal que le fait qu'elle soit nommée envoyée spéciale du Maroc pour la COP 22.

Aziz Mekouar, ambassadeur-négociateur

Ambassadeur du Maroc aux Etats-Unis de juin 2002 à septembre 2011, Aziz Mekouar est né à Fès en 1950. Baccalauréat en poche - du lycée français Charles Lepierre, à Lisbonne s'il vous plait- il effectue ses études supérieures à HEC Paris, et en sort diplômé en 1974. A partir de là, il ne refermera plus ses valises: tour à tour ambassadeur du Maroc en Angola, de 1986 à 1993, au Portugal, de 1993 à 1999, à Malte, entre 1999 et 2002 et, enfin, consécration, aux Etats-Unis, de 2002 à 2011. En parallèle, il a été représentant permanent à l'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), au sein de laquelle il a été élu Président indépendant du Conseil, de novembre 2001 à novembre 2005.

Driss Yazami, chargé des relations avec la société civile

Ex-prisonnier politique, condamné à perpétuité par contumace. Né à 1952 à Fès, il est allé poursuivre ses études en France en 1970. Alors qu'il souhaitait mener des études en cinéma, les circonstances modifieront sa trajectoire; "j'étais inscrit à l'Idhec [Institut des hautes études cinématographiques, à Paris], j'avais une bourse, mais le conseiller culturel de l'ambassade de France, Robert Charasse, qui m'avait octroyé la bourse, m'a appelé après le bac pour me dire : "Avec le cinéma, vous ne pourrez pas faire vivre votre famille." Or j'étais l'aîné. Il était assez fin pour savoir que l'aîné, c'était la retraite des parents. Il m'a conseillé de faire l'école supérieure de commerce", déclarait-il au magazine Actuel. En France, il "rejoint le Mouvement des travailleurs arabes, syndicat mêlant étudiants et ouvriers du Maghreb et du Machrek, à l'initiative des premières grèves générales de 1973. Ses engagements lui valent de premiers ennuis avec la police, puis l'expulsion, en janvier 1975, vers le Maroc après une grève de la faim des sans-papiers", écrivait le magazine Jeune Afrique. Arrêté, relâché, harcelé par les services de renseignement puis condamné à perpétuité par contumace, il s'exile en 1977 en France, et fait connaitre la situation des droits de l'Homme au Maroc auprès de la Ligue française des droits de l'Homme et d'Amnesty International. De retour d'exil, en 1995, il milite au sein de la Fédération internationale des ligues des droits de l'homme (FIDH), puis fait partie des membres de l'Instance équité et réconciliation (IER). En 2007, il est choisi pour présider le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), et deviendra, en 2011, le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH).

Abdeslam Bikrat, en charge de la logistique

Né le 1er janvier 1957 à Tifelt, dans la province de Khemisset, Abdeslam Bikrat est titulaire d'un d'un doctorat en droit public. Il a intégré la fonction publique en 1983 en tant

qu'administrateur au ministère de l'intérieur. Après sa sortie de l'Institut royal de l'administration territoriale, il a été nommé en 1992 chef d'une circonscription à la préfecture de Fès Jdid Dar Dbibegh avant d'être promu, en 2002, gouverneur de la province d'Essaouira, gouverneur de la Province de Ouarzazate en 2009 et, en 2012, gouverneur de la préfecture de Salé. Le 1er février 2011, il a été nommé par le Roi au poste de Secrétaire général de la préfecture de Marrakech-Menara. Sa compétence, son sérieux et son sens de l'organisation lui vaudront d'être promu, en 2014, wali de la région Marrakech-Tensift-El Haouz.

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/02/03/cop22-maroc-marrakech_n_9141652.html